



بيان صحفي

حول مشاركة فريق المراقبين والخبراء العرب

المؤسسة العربية للديمقراطية

تقرير فريق المراقبين والخبراء العرب عن الانتخابات الرئاسية الموريتانية 2009

1. بمبادرة ودعم من المؤسسة العربية للديمقراطية، تشكل فريق من الخبراء العرب ضم 23 شخصية من المجتمع المدني من 12 دولة عربية، قامت بمراقبة الانتخابات الرئاسية الموريتانية، التي جرت يوم الثامن عشر من شهر يوليو 2009. وقد ضم الفريق شخصيات تمثل منظمات تعنى بحقوق الانسان والمواطنة والديموقراطية والحكم الصالح بالمنطقة العربية، إضافة إلى خبراتهم المتنوعة من أكاديميين، و محامين وصحافيين ومسؤولين عن مؤسسات مجتمع مدني. وتعتبر هذه ثاني تجربة بعد لبنان، التي يتمكن فيها مراقبون عرب مستقلون من مراقبة العملية الانتخابية في دولة من دول المنطقة.

2. يشكر الفريق في البداية السلطات الموريتانية التي قبلت بتمكين وفد عربي غير حكومي من مراقبة الانتخابات، كما يعتبر من واجبه أن يقدر التسهيلات التي

قدمتها مختلف المؤسسات المعنية بإدارة العملية الانتخابية، وهو ما ساعد الخبراء العرب والأجانب على القيام بدورهم بعيدا عن الضغوط والعراقيل الإدارية أو الأمنية، وجعلهم يتحركون بحرية، ويستعملون مختلف الوسائل لتوثيق المخالفات بما في ذلك

3. استعمال التصوير داخل مكاتب الاقتراع والاستفسار عن أي شيء يتعلق بالعملية الانتخابية.

4. كما يتوجه الفريق بالتقدير للمرشحين من مختلف الاتجاهات السياسية الذين استقبلوا في مقراتهم ممثلين عن الفريق، ورحبوا من جهتهم بدور هيئات الرقابة لما تشكله من ضمانة أساسية لتعزيز الشفافية والنزاهة على العملية الانتخابية. المرشحون الذين تم اللقاء بهم تباعا هم السادة أحمد ولد داه و اعلي ولد محمد فال ومسعود ولد بلخير ومحمد ولد عبد العزيز . كما تبادل مختلف المرشحين الاتهامات، مما عكس حالة من التشنج السياسي، التي سبقت الحملة الانتخابية ورافقتها. وإذا عكس ذلك السقف المرتفع لحرية التعبير في الشارع الموريتاني، وهو شرط من شروط الديمقراطية، إلا أن الشحن السياسي قد تجاوز في بعض وجوهه الضوابط التي من شأنها أن تحمي العملية الديمقراطية وتحول دون سقوطها في التلب وإثارة النعرات المدمرة للأخلاقيات السياسية.

اتفاق داكار : الإطار السياسي للانتخابات

أجمعت مختلف الأطراف الموريتانية على اعتبار اتفاق داكار المدخل لمعالجة الأزمة التي واجهتها البلاد خلال الأشهر الأخيرة. كما تم اعتماده كإطار سياسي لإضفاء الشرعية على هذه الانتخابات، مما حملها أكثر من دورها الطبيعي، وأضفى عليها طابعا استثنائيا. وقد أفضى ذلك كله إلى الاعتقاد بأن إجراء الانتخابات من شأنه أن يشكل المخرج الوحيد من هذه الأزمة شديدة التعقيد، والتي تستوجب، في الواقع، إعادة بناء الثقة بين مختلف الأطراف، إلى جانب

حماية المؤسسات والتمسك بالخيار الديمقراطي. وهي مهام تستوجب إطلاق عديد الآليات والمبادرات تكون الانتخابات النزيفة والديمقراطية جزء منها، ولكنها لا تستطيع لوحدها أن تكون بديلا عنها. وهذا ما يفسر استمرار المخاوف والشكوك المتبادلة بين المرشحين، رغم توقيعهم على اتفاق دكار، وتشكيلهم حكومة وطنية.

الإطار القانوني المنظم للانتخابات

استند الفريق العربي لإنجاز مهمته على الأسس التالية وهي أولا المعايير الدولية الخاصة بتنظيم انتخابات ديمقراطية وشفافة، وثانيا القانون الانتخابي الموريتاني. هذا وقد توافق المتنافسون على إجراء الانتخابات وفق القانون النظامي رقم 021 - 2009 الصادر بتاريخ 2 أبريل 2009 ، الذي عدل بعض أحكام الأمر القانوني رقم 91- 027 الذي صدر بتاريخ 7 أكتوبر 1991 المتضمن للقانون النظامي المتعلق بانتخاب رئيس

الجمهورية، إضافة على القانون رقم 017 - 2009 القاضي بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والأمر القانوني رقم 035 - 2006 بتاريخ 02 نوفمبر 2006 الخاص بتمويل الحملات الانتخابية، وكذلك القانون النظامي رقم 022 - 2009 الصادر بتاريخ 2 ابريل 2009 الذي يحدد الترتيبات المتعلقة بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج ، إلى جانب المراسيم والقرارات الصادرة بشأن تنظيم العملية الانتخابية.

رغم الضمانات العديدة التي وفرتها هذه القوانين والمراسيم، والحقوق التي نصت عليها والخاصة بالانتخاب والترشح وغيرها من شروط تحقيق انتخابات نزيهة وديمقراطية، إلا أن

تلك الخطوات الهامة التي قطعت في هذا السياق لا تزال تستوجب التأكيد على المسائل الرئيسية التالية :

- حدد القانون دور وتشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وتمتعها بالشخصية القانونية والاستقلال المالي. كما نص القانون على أن تتألف اللجنة من 15 عضوا يتم اختيارهم من بين " الشخصيات المستقلة المعروفة بالكفاءة والاستقامة والنزاهة الفكرية والحياد ". إلا أن عملية تنظيم الانتخابات بقيت من صلاحيات وزارة الداخلية و اللامركزية، وهو ما من شأنه أن يقلل من أهمية هذه الخطوة، ويفتح المجال للشك في قدرات اللجنة على الإشراف الكامل لمختلف مراحل العملية الانتخابية.
- يرى الفريق ضرورة احترام الفترات الزمنية المحددة في القانون 60 يوم قبل اعلان موعد الانتخابات و 45 يوم للترشح للرئاسة و ذلك لاعطاء الفترة الزمنية اللازمة لتنظيم العملية الانتخابية بطريقة حرة و شفافة.
- لم يحدد القانون كيفية صرف المساعدة المالية الاستثنائية للدولة و لهذا يعتقد الفريق يمكن ان يوزع المبلغ الموزع لدعم الحملات الانتخابية على المترشحين على اساس 30

% بالتساوي بين المترشحين و 70% على اساس نسبة الاصوات التي يحصل عليها المترشح شريطة ان تتجاوز 2% من الاصوات المعبر عنها.
- ضرورة تحديد سقف للانفاق الانتخابي في القانون دون العودة للمرسوم الذي يصدره مجلس الوزراء.

الاقتراع : الحثيات والخروقات

تمكن الفريق من توزيع مجموعات المراقبين على أبرز مكاتب الاقتراع بالعاصمة نواكشوط، وبأهم ولايات البلاد وأبرز مقاطعاتها. وقد نجحت هذه المجموعات في زيارة ما لا يقل عن 330 مكتب اقتراع. وبعد رصد شامل لمختلف هذه المراكز والمكاتب، والتدقيق في محتوى التقارير المفصلة التي أعدها الخبراء والمراقبون وفق المنهجية التي اعتمدها الفريق، وقبل استعراض أهم الخروقات التي تم تسجيلها يجدر التوقف عند الملاحظات التالية :

- يعبر الفريق عن ارتياحه لتمكن الموريتانيين من اجتياز هذا الاختبار الانتخابي في أجواء اتسمت بالهدوء وتجنب مظاهر التشنج والعنف. كما يقدر في هذا السياق الجهود التي بذلت من أجل تنظيم الانتخابات الرئاسية في أجواء عادية، مكنت مئات الآلاف من المواطنين بأن ينتخبوا بيسر وانسيابية، رغم الطوابير الطويلة التي عاينها المراقبون.
- كما يسجل الفريق بإيجابية نسبة المشاركة الهامة التي تحققت، وذلك رغم ارتفاع درجة الحرارة والمسافات البعيدة لمكاتب الاقتراع، خاصة بالمناطق الصحراوية. وهو ما دل حدة التنافس التي عرفتها هذه الانتخابات، وكذلك حرص عدد واسع من المواطنين على الإدلاء بأصواتهم، ووجود رأي عام يبحث عن تمثيل حقيقي لتطلعاته والدفاع عن مصالحه.

• يرى الفريق أنه بالرغم من الجوانب الإيجابية التي رافقت العملية الانتخابية يوم الاقتراع إلا أنه سجل مجموعة غير قليلة من الخروقات والتجاوزات الانتخابية. وعلى الرغم من أن ذلك لا يؤثر جوهرياً على صحة الانتخابات ونتائجها النهائية إلا أنه ورغبة من الفريق العربي في تطوير التجربة الانتخابية باعتبارها ركيزة أساسية للبناء الديمقراطي في موريتانيا، يمكن الإشارة إلى الخروقات التالية:

1. عدم حيادية بعض الموظفين الرسميين في العملية الانتخابية
2. استبعاد بعض الناخبين المسجلة أسماءهم بعد 6 يونيو 2009 و عدم السماح لهم بالتصويت
3. تواجد قوى الأمن داخل بعض مكاتب الاقتراع
4. عدم جاهزية مراكز الاقتراع لذوي الاحتياجات الخاصة
5. سجلت بعض التجاوزات الإعلامية يوم الاقتراع مما شكل عدم التزام بفترة الصمت المنصوص عليها في القانون.
6. ضعف في أداء الجهاز الإداري المناط اليه تسيير العملية الانتخابية
7. عدم اطلاع الكثير من رؤساء المكاتب على القانون الانتخابي الموريتاني والإجراءات المتبعة عند الانتخاب والفرز بشكل كاف.
8. عدم تناسب العازل مع المعايير الدولية لسرية الاقتراع.
9. وجود شوائب بقوائم الانتخاب
10. تسجيل اختلاف في معايير احتساب الأصوات.

في مقابل نقاط الضعف هذه يثمن الفريق :

- التزام وزارة الداخلية و اللامركزية بالحيادية، وهو ما انعكس بإيجابية على السير الطبيعي لعملية الاقتراع.
- حضور الجيش وقوى الأمن في كل المراكز الانتخابية التي زارها المراقبون، وهو ما ساعد على حفظ الأمن، وبالتالي مساعدة بقية الأطراف المشاركة في هذه العملية بما في ذلك المراقبين، حيث لم تسجل أية حادثة في هذا المجال.
- توفير لوائح الناخبين وأوراق الاقتراع وغيرها من أدوات العملية الانتخابية.
- تواجد ممثلي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في مراكز و مكاتب الإقتراع و الفرز
- ارتفاع مشاركة المرأة الموريتانية في الاقتراع العام بالرغم من عدم ترشح العنصر النسوي لهذا المقعد

ملاحظات عامة

أولا : جرت الانتخابات الموريتانية في ظروف عادية، حيث لم يتخللها عنف أو إكراه أو غير ذلك من الخروقات الجسيمة التي عادة ما تشهدها الأجواء الانتخابية في عديد الدول العربية.

ثانيا : تم تسجيل خروقات متنوعة لا ترتق إلى مستوى الطعن في نتائجها ومصداقيتها. وقد لاحظ المراقبون التابعون للفريق بأن أغلب هذه الخروقات كانت ناتجة عن ضعف الأداء

الحرفي لدى جانب من رؤساء الأقسام ومساعدتهم وحتى ممثلي المرشحين، إضافة إلى قلة الموارد المالية.

لكن رغم الأخذ بعين الاعتبار ذلك الأمر، فإن تعدد المخالفات - خاصة الناتجة عن اللامبالاة - تستوجب معالجة جادة وسريعة للارتقاء بالعملية الانتخابية خلال الاستحقاقات القادمة، وحفاظا على سلامتها وجديتها.

ثالثا : يشيد الفريق بروح التعاون التي سادت بين رؤساء الأقسام وممثلي المرشحين إلى جانب قوى الأمن والناخبين.

رابعا : تم احترام انتهاء آجال الحملة الانتخابية، حيث لوحظ إلغاء مختلف مظاهر الدعاية الانتخابية في عشية يوم الاقتراع. وبالرغم من أن أنصار بعض المرشحين سعوا إلى التأثير على الناخبين من خلال الوقوف حول مراكز الاقتراع، إلا أن الانضباط الجماعي كان ملحوظا في أغلب الحالات.

خامسا : كثر الحديث بين أنصار المرشحين المتنافسين عن استفحال ظاهرة المال السياسي. وهي ظاهرة خطيرة من شأنها أن تنحرف بالعملية الانتخابية عن منهجها الديمقراطي، لكن فريق المراقبين العرب لم يكن بإمكان التأكد من إثبات هذه الظاهرة والتأكد من حجمها الحقيقي، وهو إذ لا يستطيع إثباتها أو نفيها، ينبه إلى خطورتها وتداعياتها السلبية على كل عملية انتقال ديمقراطي فعلية وبناءة.

سادسا : لاحظ الفريق الدور الضعيف للمجتمع المدني الموريتاني في عملية المراقبة، حيث كانت مساهمته محدودة وغير مدعومة من قبل مختلف الأطراف السياسية، وبالاخص

أجهزة الدولة. وهو ما دل على غياب جهود حقيقية لتفعيل دور المنظمات المحلية حتى تتمكن من المساهمة في بناء الديمقراطية.

سابعاً : أبرزت الانتخابات الحظور المكثف للنساء الموريتانيات، اللاتي شاركن بقوة رغم الالتزامات الأسرية وحرارة الطقس. هذا الحظور الواسع للمرأة يفرض على جميع القوى السياسية المتنافسة العمل الجدي والفعلي لتبني قضايا النساء، وتحقيق تقدم فعلي في مجال المساواة بين الجنسين على مختلف الأصعدة.

ثامناً : لاحظ الفريق أن الحظور الدولي في هذه الانتخابات لم يكن في حجم ما تستوجبه الأزمة السياسية الموريتانية من يقظة ومتابعة لتنفيذ مختلف جوانب اتفاقية دكار. وهو ما يفرض على الأطراف الدولية الوقوف الجدي مع الشعب الموريتاني وقواه السياسية حتى يتمكن من بناء ديمقراطيته المنشودة.

التوصيات:

أولاً : يوصي الفريق بمواصلة الارتقاء بالقوانين الموريتانية المنظمة للانتخابات من أجل ملاءمتها مع المواثيق الدولية لحرية ونزاهة الانتخابات.

ثانياً : دعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وتعزيز دورها، وذلك من خلال جعلها لجنة دائمة وإعطائها الصلاحيات الكافية لإدارة العمليات الانتخابية باستقلالية دائمة .

ثالثاً : ضرورة التقيد بالمدد الزمنية المحددة في القانون لجهة الإعلان عن مواعيد الانتخابات والترشح، وذلك لضمان حسن إدارة العملية الانتخابية.

رابعاً : تحديد سقف للإنفاق الانتخابي من ضمن قانون الانتخابات دون العودة إلى مراسيم تصدرها الهيئات التنفيذية ووضع آليات إجرائية لمراقبة الإنفاق الانتخابي.

خامساً : تطوير وتفعيل مشاركة هيئات الرقابة المحلية لما لها من أهمية في تعزيز النزاهة والشفافية والمشاركة في العملية الانتخابية.

سادساً : ضرورة العمل على تدريب الأشخاص المكلفين بإدارة عملية الاقتراع والفرز والإشراف على تفاصيل العملية الانتخابية.

سابعاً : العمل على تجهيز مكاتب الاقتراع بمعدات أفضل تسمح باحترام سرية الاقتراع والتقيّد بالإجراءات القانونية والمعايير الدولية.

ثامناً : تطوير مضامين الخطاب السياسي من خلال تشديد المراقبة على الخطاب الإعلامي والزام الفرقاء المتنافسين بالتقيّد خلال الحملات الانتخابية بميثاق الشرف.

تاسعاً : تيسير السماح للأحزاب السياسية بتقديم مرشحيها للرئاسة بالتخفيف من القيود الإدارية، وتمكين المرشحين من المشاركة بناء على توافق نسبية من المواطنين.

عاشراً: إلزام الجهات الإدارية بتسهيل مشاركة أصحاب الحاجات الخاصة في العملية الانتخابية

الخلاصة :

بناء على ما تقدم، وفي ضوء المعاينة والمشاهدة والإطلاع عن كثب من خلال الزيارات الميدانية يوم الاقتراع ووفق المعايير الدولية وما تقتضيه الموضوعية، يعلن فريق المراقبين

والخبراء العرب أن عملية الاقتراع التي جرت يوم 18 جويلية تمت عموما في ظروف طبيعية وشفافة، وأن الخروقات التي سجلها الفريق لم تؤثر تقنيا على نزاهتها. وأن العملية الانتخابية في مجملها كانت ستكون أكثر عدلا لو تم تنفيذ مختلف جوانب اتفاق داكار والتقيد بالأجال الدستورية ذات الصلة.

ويرى الفريق أن تطوير القانون الانتخابي الحالي من شأنه أن يساعد على معالجة هذه الخروقات والتجاوزات، مما يجعل مراجعة وتعديل القانون الانتخابي ضرورة ماسة من أجل

الارتقاء بالعملية الانتخابية إلى مستوى ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية في الجانبين التشريعي والتقني.

أخيرا سيواصل فريق المراقبين العرب عمله الرقابي حتى صدور النتائج النهائية عن المجلس الدستوري بما سيمكنه أيضا من إبداء الرأي في أي تحفظات أو طعون قد يتقدم بها بعض المرشحين وغيرهم من الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية.